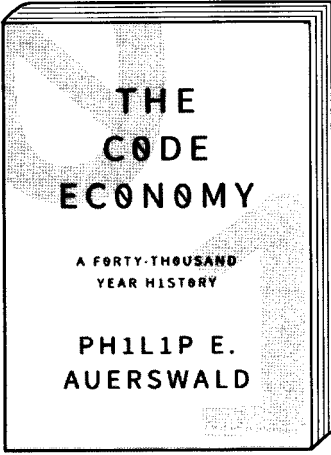


القانون الاقتصادي: تاريخ أربعون ألف سنة

تأليف: فيليب إي. أورزوالد



The Code Economy: A Forty-Thousand Year History

Author: Philip E. Auerswald

صدر حديثاً (13 أبريل / نيسان 2017) عن دار نشر وتوزيع جامعة أكسفورد الكتاب الموسوم **القانون الاقتصادي: تاريخ أربعين ألف سنة** (*The Code Economy: A Forty - Thousand Year History*) لمؤلفه فيليب إي. أورزوالد (Philip E. Auerswald).

يقع الكتاب في 304 صفحة من القطع الكبير جداً ويحتوي على ثلاثة وعشرين فصلاً. ويشير هذا الكتاب في فصوله المتعددة الكثيرة إلى البيئة المتطورة التي تحركها التكنولوجيا، والتي نعيش فيها. ففي مجال الخدمات أو التصنيع، تبرز النواتج أكثر فأكثر من النظم المحوسبة المشفرة، وتبرز بصورة أقل كأجهزة وإجراءات ميكانيكية مجمعة. حيث تسعى الصناعات إلى إيجاد خوارزميات لجعل البرامج ليست أكثر مرونة لتطوير الشركات للمنتجات والخدمات فحسب، بل أيضاً لتسويقها وتيسير شرائها واستخدامها من قبل المستهلكين. والكتاب يعطي ميزة اقتصادية متزايدة لرواد الأعمال، الذين يمكنهم تسخير "رمز" للخدمة على نطاق واسع المنافذ وامتنام، يتم من خلاله تنظيم المستهلكين. ومع ذلك، فإن إتقان "قانون" يعطي أيضاً الأفراد والشبكات الاجتماعية غير الرسمية الموارد لحزم المنتجات والخدمات ووضعها للبيع واستخدام مريح على مستويات أكثر محلية هو شيء مطلوب في الاقتصادات المحلية.

حيث سترى اقتصاديات ما تبقى من القرن الحادي والعشرين حركة جوهرية بعيدة عن الشركات التقليدية، ولعل الأكثر من ذلك سيكون الاقتصاد متوجهاً نحو اعتماد الناس على أنفسهم كمصادر لكسب عيشهم.

من خلال الغوص في عمق الفصول سنجد أنه من الواضح أن يكون القانون الاقتصادي أو المدونة الاقتصادية غير متطورة في ظل وجود الفراغ. وقد تميزت الابتكارات والسعي لتحقيق السعادة بأنشطة البشرية لعدة قرون. وما يتغير هو كيف يتم تقييم المجتمعات والأفراد وكيف تتم عملية تقييم الجهود التي أسهمت جذرياً في جعل الحياة مصورة لنا بشكل مختلف حتى قبل عقد من الزمان، وعلى الأخص بعيداً عن الصناعات التي نظمتها نظم "القيادة والتحكم". وفي قانون الاقتصاد هذا، يدرس فيليب أورزوالد كيف كان الاقتصاديون أنفسهم يواجهون صعوبات في قياس المؤشرات الاقتصادية الجديدة المريحة التي تتجاوز التدابير التقليدية. وهو يستكشف كيف يصل القانون أو الاقتصاد "المشترك" إلى مجالات مثل الصحة، حيث يزيد طول العمر، وتعميم المعرفة الطبية، والتأكيد على الرعاية الوقائية والعافية واكتمال تقديم الخدمات الطبية. وعلاوة على ذلك، فإن العيش في الاقتصاد وقانونه سوف يدفع الناس إلى توجيه مستقبل أطفالهم إلى مزيد من السعي إلى الاعتماد على الذات والسعي إلى الاستثمارات التي تخدمهم حقاً وليس المؤسسات التي تهيمن تقليدياً على العالمين المالي والاقتصادي.

بصورة مختصرة وذات هدف واضح يمكن تلخيص ما جاء في الكتاب، بأنه يشرح كيف تتأثر طبيعة التوظيف وخلق فرص العمل تأثراً عميقاً بالتفاوت المتزايد بين الأشخاص الذين يفهمون ويمكن أن يقدموا "الشفرة" وأولئك الذين يستفيدون من هذا العرض. فالمؤلف في كتابه هذا، يضع حجة مدروسة ومقنعة لمستقبل الاقتصاد وكذلك السياسة العامة. فالكتاب يحتوي على تحقيق في الوقت المناسب لخلق القيمة في الاقتصاد المعاصر. وعليه أن أي اقتصادي أو إداري لا بد من أن يعوم في أعماق فصول هذا الكتاب ليربط ما بين الاقتصاد وإدارته تاريخياً وبين الواقع والحاضر والنظرة المستقبلية.